

نظرة على التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية بفرنسا خلال سنوات الستينات والسبعينات كرد فعل على الممارسات الفوقية لتهيئة التراب الوطني المرتكزة على النظريات القطاعية لكل مصلحة، حيث تقترح التركيز على إحساس الانتماء للسكان إلى مكان عيشهم الأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم ودفعهم إلى القيام بمبادرات في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية سوسيو اقتصادية متناسقة. يمر هذا المسلسل خصوصا عبر حركية داخلية لإبراز الخاصيات والموارد المحلية التي تمتاز مع حركية خارجية لانفتاح المنطقة بشكل يسمح باندماجها في تدرجات فضائية عليا. وقد ساهمت هذه العناصر، بالمشاركة مع تطور النماذج الاقتصادية لعمل تغيرات النسيج الإنتاجي الفرنسي (إعادة طرح للبحث الوحدات الإنتاجية الكبيرة، ازدهار المقاولات والصناعات الصغرى والمتوسطة (PME-PMI)، ومضاعفة ممارسات «التعاون»...)، خلال الثمانينيات في الاعتراف بجوى ممارسات التنمية المحلية كآليات لتهيئة الإقليم.

تم وضع هذا النمط من التنمية في بارتناي، وهي مدينة صغيرة يبلغ عدد ساكنتها 10.000 نسمة وتقع في قلب بلد غاتين Pays de Gâtine بالقرب من مدينتي نيورت Niort وبواتيي Poitiers في الشمال الشرقي لمقاطعة دو سيفر Deux-Sèvres (بواتو-شارونت Poitou-Charentes). في أواخر السبعينات، بدا مستقبل هذه الجماعة وضاحتها الصغيرة وكأنه مرهون بتدهور أنشطتها الاقتصادية. غير أنه لم يحدث أي شيء من هذا. وبارتناي اليوم مدينة نشيطة تجاوزت شهرتها حدود فرنسا. وقد منحها وضعها كـ «مختبر حضري» منذ انطلاق المشروع الأوروبي «المدن الرقمية» سنة 1995 بعدا جديدا جعل منها مكانا لاختبار تقنيات الإعلام والتواصل (تيك TIC وانتيك NTIC إذا ما أضفنا صفة «جديدة») تسمح بملاحظة الاستعمالات التي طورها السكان حول هذه التقنيات. غير أن تقنيات الإعلام والتواصل لم تكن لتشكل «واجهة تكنولوجية» لمدينة بارتناي، لكنها شكلت، كما يقول ميشيل إيرف Michel HERVE، عمدة الجماعة منذ سنة 1979، «{...} حافزا تكميليا لزيادة كثافة العلاقات وتقويتها من حيث الكثافة- في الفضاء المحلي- وتوسيعها من حيث المدى- على المستوي الكوني- مجال التواصل المتفاعل {...}». تقنيات الإعلام والتواصل لا تفسر لوحدها نهضة إقليم بارتناي. ويرجع الفضل كثيرا في ذلك لانتخاب ميشيل إيرف على رأس البلدية لمسلسلات التجديد داخل مختلف القطاعات وتعبئة الفاعلين المحليين (من سلطات عمومية ومقاولات وجمعيات ومواطنين..) التي ساهم في الرقي بها. وتتركب هذه الخطوة من أربعة مبادئ أساسية هي الشمولية (يجب التدخل على صعيد كل المجالات الممكنة- الاقتصادية والاجتماعية

والتربوية والثقافية...- للتنمية) والشراكة (يجب على كل من الأفراد والبنيات متعددة الآفاق أن تتعاون لتشجيع إنجاز المشاريع العرضانية) والتضامن (يجب محاربة كل أنواع التباينات لتشجيع الترابط الاجتماعي) والانفتاح (لا يجب القيام بالتنمية بناء على نمط مركز ذاتيا وإنما بتشجيع الاتصالات والتبادلات مع الخارج). تمت ترجمة هذا العمل ذي النفس الطويل إلى الإنعاش الاقتصادي والازدهار الجمعي وأقلمة المدينة مع المعوقين والاندماج الاقتصادي وتحسين التراث والعمل الثقافي...

في هذا الجزء الأول سنعالج التطور التاريخي وتعريف المصطلحات والخصائص العامة ثم نبحث في العلاقات التي يمكن أن تربطها بالمركز الجهوي للاستثمار.

القسم 1: التطور التاريخي لمصطلح التنمية المحلية

انتقل مصطلح التنمية المحلية حديثا من مرحلة النضالية إلى مرحلة اعتراف متعدد الأشكال بأهميته. وسيكون هدف هذا الجزء هو تحليل تعريف التنمية المحلية لفهم خاصية الفضاءات التي قامت بتلك الخطوات وتتبع تطور هذا التعريف لإبراز الأسباب التي أدت إلى الاعتراف بها.

1. «التنمية» و«المحلية»

(أ) ما هي «التنمية»؟

ليست «التنمية» التي شاعت في نهاية الحرب العالمية الثانية مع بروز بلدان العالم الثالث على الساحة الدولية مرادفا للمفهوم الماكرو اقتصادي ل«النمو». وبالفعل، فالزيادة الكمية لثروات بلد ما لا يعني بالضرورة تحسن أوضاع معيشة سكانه بينما هدف أي سياسة للتقدم هو بالضرورة زيادة رفاهية ساكنة معينة. وبالتالي يمكن تعريف التنمية على أنها مسلسل نوعي على المدى البعيد يتحقق عن طريق تحويل البنيات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية (التصنيع والتمدن وسياسة الأجور وتطور العقليات والمعاملات...) لإقليم ما. إذا كان مصطلح «التقدم» يستعمل بشكل رئيسي على مستوى بلد ما، يمكن أن يستعمل كذلك لوصف المشاريع والممارسات ذات الإطار ما فوق وطني (جهوي ومقاطعاتي وبيقروي...): أنذاك يتعلق الأمر بالتنمية المحلية.

ب) ما هي «المحلية»؟

يدفع التنوع متعدد الدرجات لمصطلح «المحلية» إلى التساؤل عن ما هو المسمى المشترك لهذه «الفضاءات ذات الهندسة المتغيرة». لأي سبب تدرج ضمنها خطوات للتنمية المحلية؟ إذا كان كسافيير غريف، أستاذ بجامعة باريس 1 بانتيون-السوربون -Panthéon-Sorbone ومختص في الاقتصاد السياسي، يبين لنا بأن هذه الفضاءات «...» قد تتناسب أو قد لا تتناسب مع هذه الكيانات العمومية الموجودة {...}»، تُتمم إيزابيل بايارت Isabelle PAILLIART، محاضرة في علوم التواصل بجامعة Stendhal-Grenoble III، هذا الجواب قائلة:

* «هناك فضاءات مختلفة ويجب أن نميز في فضاء «هندسي» ما فضائية مختلفة، «الفضاء الأنثروبولوجي». والصلة بهذا الفضاء عاش فيها

* كائن «يوجد في علاقة مع وسط ما». {...} الفضاء هنا فضاء معاش، يندرج ضمن الممارسات والسياسات والثقافات وعلاقات القوة...»

ويبدو بالتالي أن الفضاءات التي ترسخت فيها خطوات التنمية المحلية هي فضاءات حيث توجد رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين الأشخاص وتاريخ وممارسات ثقافية...) تسمح بإظهار إرادة للتعايش المشترك وبالتالي إعداد استراتيجيات جماعية للتنمية. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التعريف الذي أعطاه لها رجل الاقتصاد بيرنار بيكور Bernard PECQUEUR، يبدو منذ ذلك الوقت مصطلح «الأقاليم {...}» مصطلحا مناسباً لوصف هذه الفضاءات «...» التي توجد بها تعاونات؛ {هذه} الفضاءات التي يتطور فيها الوعي الجماعي بالوحدة والتماسك {...}».

يتفق بيير تيسرينغ، أستاذ بجامعة باري-نورد Paris-Nord، الذي يعتبر أن «...» إقليم التنمية يجب فهمه على أساس أنه نظام اجتماعي»، مع هذه المقاربة التي تجعل من الإحساس بالانتماء إلى عالم مشترك ومن تقاسم التمثيليات الجماعية من قبل الساكنة عناصر مميزة للإقليم:

* «...} يجب البحث عن مدخل لنظام من هذا النوع من جهة الاعتراف به من قبل الفاعلين المكونين له؛ ويستند هذا الاعتراف على عوامل نوعية وذاتية كفكرة وتجربة الإقليم، والوعي بكونه إقليمًا والرغبة في البقاء إقليمًا، ومراجع كل واحد من أعضائه بخصوص تاريخه وثقافته ومذهبه، بل وكذلك بخصوص حاجياته من الاتصالات والأفعال والاعتراف {...}»

غير أن الكاتب نفسه عقد تعريف الإقليم وذلك ببيان أن هذا التعريف تخترقه حركة اعتراف اجتماعي مزدوج (من قبل الأفراد الذين يسكنون الفضاء) والتحديد الاقتصادي (بهدف تشجيع إقامة الأنشطة): «يعتبر الإقليم في الوقت نفسه، علاوة على كونه مبدأ للانتماء والهوية بالنسبة للسكان التي تعيش داخله، مبدأ للاختلاف والتميز في سوق مفتوح وتنافسي أكثر فأكثر {...}»

2. ظهور المصطلح في السبعينات

في بداية الستينات قررت الدولة أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية. وكان الهدف المعلن عنه هو القضاء على الفوارق الجهوية (بين باريس والضاحية وداخل هذا الأخيرة نفسها) عن طريق سياسة إرادية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية «من فوق» حسب منطق قطاعي للمصالح. وكما اختصر ذلك جورج غونتشاروف Georges GONTCHAROFF، «ينصب عمل الدولة، التي يسيطر عليها التفكير التكنوقراطي لفترة دو غول De Gaulle في الوقت نفسه على عقائده الخيارات المتعلقة بالميزانية (ع.خ.م - RCP) وعلى تقسيم العمل الحكومي إقليميًا {...}».

هذه النظرة الفوقية للتنمية (تتخذ القرارات من أعلى دون التشاور مع الساكنة المعنية) مرفوضة خلال الستينات والسبعينات من قبل مختلف الفاعلين المحليين الذين يعتبرون أن تنمية إقليم ما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجياته ساكنته وتطلعاتهم: هي التنمية «من تحت». وهذه التنمية «من تحت» التي كانت رفعتها «حركة البلدان» وكان شعارها «العيش والعمل واتخاذ القرارات داخل البلد» تعكس جيدًا منطق الاستقلالية تجاه مراكز القرار، سواء كانت سياسية أو اقتصادية. حسب كسافيير غريف، تتخذ تعبئة الفاعلين المحليين، سواء في شكل خطابات أو في شكل ممارسات، منحى ثلاثيًا. ويتعلق الأمر في البدء بالنسبة للمدافعين عن الجهوية (منطقة بريطانيا، لانكدوك...) بالمطالبة بهوية أقاليمهم وبنائها أمام السياسات المركزية للدولة والتي ينتقد يعقوبيتها. ومن جهة أخرى، يمكن فهم «حركة البلدان» كطموح ثقافي واقتصادي في الوقت نفسه تهدف إلى: «...} إلى الدفاع

عن الأنشطة الموجودة أو الدعوة إلى إقامة أنشطة أخرى جديدة { ... } « لتجنب تهدم بنية الوسط المحلي بسبب تدهورها أو تشتتها. وأخيراً، يمكن أن تكون هذه التعبئة تعبيراً عن مشروع شامل للتنمية المحلية، يعني، تحقيق مبادرات (الإعداد والإنعاش والسياسة والاقتصاد) مختلف شرائح الساكنة بهدف إعداد رد جماعي لأزمة مستعصية.

3. من النضال إلى الاعتراف

أ. اعتراف متعدد الأشكال

وانطلاقاً من الثمانينيات، أخذت التنمية المحلية، التي تخلصت من ضعف الإيرادات الاستكفائية، وهي دعاوى عبر عنها بعض مؤسسيها، تفقد صورة الطوباوية المناضلة التي يدافع عنها "غالليون لذونون"، وتكتسب تدريجياً القبول. وتجسد تطور ما يمثله مفهوم التنمية المحلية بالخصوص في الإنتاج الوفير من المحاضرات والخطابات السياسية والمقالات والمؤلفات التي تتناول موضوع: "الخروج من الظل أو الهامش، ففكرة التنمية المحلية في حد ذاتها هي معترف بها الآن من قبل أوساط رجال الأعمال والنقابات والجمعيات والمؤسسات البنكية والمنتخبين وباقي الهيئات الحكومية".

ومن جهة أخرى يعتبر الاعتراف الرسمي لمندوبية مراقبة التراب و العمل الجهوي (داتار DATAR، الذي أنشئ في 1963) بالتنمية المحلية كنمط تنمية في إطار المخطط التاسع (1984-1988) دليلاً على هذا التغير في العقلية: "تتميز التنمية المحلية كاستخدام غالباً، وليس حصرياً، في إطار التعاون البيقروي لمشروع شامل يجمع بين المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتنمية. يتم إنجاز مسلسل التنمية المحلية، الذي غالباً ما يبدأه المنتخبين المحليين، انطلاقاً من توافق واسع لمجموع المواطنين والشركاء المعنيين ويتم تجسيده في عمل مشترك."

ب) عوامل تفسير مختلفة

هناك عوامل عديدة تفسر اعتراف فاعلين وهيئات عديدة بالتنمية المحلية. وعليه، فقوانين اللامركزية المؤرخة في 02 مارس 1982 التي بدأها وزير الداخلية غاستون ديفير (GASTON DEFERRE) أحدثت نقل اختصاصات الدولة المركزية إلى الجماعات الترابية عن طريق إزالة المراقبة المسبقة لقرارات المنتخبين من قبل الإدارة: تم منح الجهة

المنشئة حديثا دورا في تحريك التنمية الاقتصادية والتخطيط لها؛ وتكلفت المقاطعة بالتجهيزات الثقيلة والمساعدات والمصالح الاجتماعية المحلية، والتهئية القروية؛ وأصبحت الجماعة مختصة في مجال التجهيزات المحلية ومراقبة ترابها. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت الجماعات المحلية قادرة على وضع برامج تنمية محلية مكملة لتلك التي تتبعها الدولة ووطنيا ودوليا، وخاصة وأن الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لفرنسا في الثمانينيات، كما يشير بيرنار بيكور Bernard PECQUEUR، نُقر تدخلاتهم: «المنتخبون، خاصة الجماعيون، واجهوا آنذاك عدة مخاطر من إضعاف للحركية الاقتصادية مع اختلالات متوالة وانخفاض النشاط التجاري نتيجة تفكير المستهلكين؛ والآثار الاجتماعية في مسألة الإجرام وتدهور الأوضاع؛ وتدهور الموارد الضريبية للجماعة [...]»؛ وأخيرا، أو لنقل خاصة، يصبح الضغط الاجتماعي الناجم عن البطالة دليلا سياسيا لدفع المنتخبين إلى العمل.»

ومن جهة أخرى، يترتب عن استمرار الأزمة التي تعصف باقتصادات الدول الغربية منذ الثمانينيات إعادة التفكير في النمط التنظيمي ل «الثلاثينيات الذهبية» التي تجعل من المقاولات الكبيرة «رئات اقتصادية» للنمو عن طريق خلق فرص الشغل وتوزيع الأنشطة (التعهد من الباطن). لكن، أمام سوق أصبح عالميا، يجب على المقاولات أن تكون متفاعلة مع وسطها ومجددة ومرنة. وإعادة تأهيل المقاولات الصغرى هذا إلى الترابط المدفوع هي في الواقع مدح ل «الصغير جميل» أكثر منها تأكيدا على تغيير في المنطق الاقتصادي التي تحتمى بالفعالية الاقتصادية للممارسات التعاونية، كما يعبر عن ذلك بيير فيلنيس Pierre Veltz، مدير المختبرات التقنية، والترابية، والشركات التابع للمركز الوطني للبحث العلمي (LATIS-CNRS): «تضاعف العولمة من الترابطات على نطاق واسع وتجعل حياة الاقتصادات المحلية أكثر خطورة وأكثر غموضا. و (هي) تتعايش (كذلك رغم ذلك) مع نهضة ما يمكن أن نطلق عليه 'الاقتصادات المحلية'، التي تستند تنافسياتها بشكل كبير إلى أشكال التعاون المتجددة محليا.»

وفي الأخير، تفسر النماذج التقليدية بنية الفضاء عن طريق مفاهيم السيطرة (كل مركز يسيطر على حاشيته) والقطبية (ينتج عن وجود قطب للأنشطة حركية تنموية تبعا لمسلسل تجميعة) هي متهمة جزئيا خلال سنوات الثمانينيات. وبالفعل، إذا كانت المدن خلال هذه المدة حافظت على جاذبية كبيرة نلاحظ أن المجالات الترابية القروية أو شبه القروية التي لا توافق هذا التصور تتطور. يتحدث بيرنار بيكور في هذا الصدد عن « [...] القطبية الترابية [...] » حيث يفسر خلق الأنشطة هذا بديموغرافية وتكوين محليين خاصين.

ب) تعريف المصطلح

بعد وصف التطور التاريخي لمصطلح التنمية المحلية والأسباب التي تفسر الاعتراف بها، يجب علينا منذ الآن تعريف وتحديد العناصر المكونة لها، وكذا المنطق والمراحل وذلك بهدف عزل العوامل التي من شأنها ضمان نجاح تلك الخطوات.

1. مميزات التنمية المحلية بحسب كسافيير غريفي Xavier GREFFE

على غرار بيير تايغينك ، سنعتبر أن مقارنة كسافيير غريف لمفهوم التنمية المحلية يستحق الاحتفاظ به. حسب هذا الكاتب، يجب أن تأخذ التنمية المحلية بعين الاعتبار نظريات التنمية « من فوق » (تقرر الخيارات الاقتصادية على مستوى هرم الدولة وفق منطق قطاعي مبني على التزويد غير العادل للمجالات الترابية بعوامل الإنتاج) وللتنمية «من تحت» (تعتبر موارد المقاطعة وحاجيات ساكنته والمبادرات التي تتخذها، بالاشتراك مع الموارد المتوفرة، المسئولة عن حركية التنمية) لتكون لها مصداقية: «وبعيدا عن اعتبار الحركة الماكرو قطاعية والحركية المحلية غريبتين عن بعضهما، تجدر الإشارة إلى أن كلا من الحركيتين اليوم متداخلة بشكل كبير: فالتنمية المحلية يمكنها خلق أوساط للانتشار التي إن تغيبت قد يؤدي إقامة المشاريع القطاعية الكبرى إلى اضطرابات بالغة جدا. « وتتبع هذا المنطق، توصل نفس الكاتب إلى عزل ستة مميزات خاصة بمفهوم التنمية المحلية: مشروع التنمية المحلية مشروع عرضاني: يجب أن يدمج المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كي تتفاعل تمثيلات الأقاليم والإنجازات الاقتصادية فيما بينها. ويمكن للأقاليم التي تعترم وضع مشروع تنمية محلية أن تأخذ أحجاما وأوضاعا متنوعة: والمهم هو أن تكون [...] فضاءات معاشة [...] حيث يكون بإمكانها أن تتخذ هوية ثقافية وأصالة اقتصادية [...]». مشروع التنمية المحلية خطوة جماعية تحتاج إلى تضافر مجهودات مختلف الفاعلين في الإقليم (من منتخبين ومقاولين وجمعيات ومؤسسات وعمال...).

تتبنى التنمية المحلية في المقام الأول على القدرات الداخلية للإنتاج لإقليم ما، وهو لا يعني انغلاقا على الذات وإنما، يعني، على العكس من ذلك، انفتاحا مواتيا لتبادلات متعددة. وهو موقف يدافع عنه كذلك بيرنار بيكير: «في الواقع، ليست التنمية المحلية " محلية"، وهي تقدم هامش قراءة لتنمية من شأنها الإزعاج من نفس الوجهة النظرية تجمع البشرية بهدف إنتاج وتوزيع المنتجات المادية في أفق تطور عالمي، دون الإنغلاق على التحليل الدقيق للميكرواقتصاديات.» ومن الضروري أن تسري المعلومة جيدا داخل الإقليم الذي هو

بصدد التنمية حتى تغطي مبادرات مختلف الفاعلين في التنمية عن طريق احتكاك بعضها ببعض. ومن جهة أخرى، يعتبر التكوين (الأولي والمستمر ...) رهانا محددًا لنجاح مشروع ما حيث يسمح بالإبقاء على مستوى من المهارة في الوقت الذي يشجع فيه بروز منافسين جدد داخل الساكنة.

وأخيرا، يجب على السلطات العمومية المحلية أن تشارك في مشروع التنمية المحلية وذلك بضمان حركة سوسيو اقتصادية حول هذه الأخيرة. وتحيل هذه الوظيفة على مفاهيم التحفيز والتتبع: يتعلق الأمر هنا بتمكين مختلف المبادرات من التحقق دون خنقها عن طريق التذبذب في التخطيط. وهو كذلك ما يعتبره بيير تايسرينك الذي يرى أن دور المنتخبين ينبغي على استيعاب التنظيم السياسي الخارجي أكثر منه على التنظيم السياسي الداخلي {...}».

بعد عزل أهم مميزات التنمية المحلية، استطاع السيد كسابيير غريف إعطاء تعريف موجز للتنمية المحلية وهو تعريف نحتفظ به خلال دراستنا: «التنمية المحلية هو مسلسل تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وإغنائها داخل أي إقليم انطلاقا من تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته. وبالتالي سيكون ثمرة لمجهودات ساكنته ويتهم وجود مشروع تنمية تندمج فيه مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويجعل من فضاء التجاور فضاء للتضامن الفعال.»

2. العناصر المكونة لمشروع التنمية المحلية

أ) عوامل النجاح

بالنسبة لبيير تايسرينغ، لا يمكن المضي قدما في أي خطوة للتنمية المحلية دون تعديل (مسبق) للطريقة التي يمثل بها السكان إقليمهم ويكيفون معاملاتهم من أجل الإدراك الجماعي لمستقبله {...}». تعتبر تعبئة مجموع القوى الحية للمجتمع الصغير المحلي (من فاعلين مؤسستيين مقاولين وسياسيين وجمعيات وسكان...) بهدف إلحاقها بتحديد وتحقيق الأهداف المتوخاة، هو بالفعل عامل يتحكم في نجاح مشروع التنمية المحلية: {...} تركز سياسات التنمية المحلية على مشروع تحويل نظام اجتماعي محلي قادر على تقديم إجابة ظرفية للأزمة وإعطاء مشروع للتنمية رهين بقدرة الشركة المحلية على الاندماج في وسط يتغير بسرعة والبحث في بيئته عن الموارد الضرورية لنجاحه.»

وفي نظر بيرنارد بيكور هناك ثلاث رؤيا (منطق الفاعل ومنطق الشبكات ومنطق التنمية) تتحكم في مسيرة التنمية المحلية. ويتناقض المنطق الأول مع النظريات الاقتصادية التقليدية التي تجعل من مجرد عنصر تتحكم قوانين تحدد عمله. فبالنسبة إلى هذا الكاتب، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ذاتية المشاعر التي تثيرها البيئة في كل فرد {...} «أملا في فهم تعقد الواقع. ويصبح الفرد منذ حينه عنصرا فاعلا في التنمية، قادرا على أخذ المبادرات وقياس انعكاساتها على الوسط الذي يعيش فيه. ولا يمكن التحدث منذ حينه عن مشروع تنمية محلية وإنما عن {...} تركيبة ملائمة لمشاريع فردية تلتقي جزئيا في بعض المصالح المشتركة {...}» ينبثق منها مسلسل تنمية في الإقليم.

أما المنهج الثاني فيرى الوجود القبلي لشبكات متعددة (مؤسسية وأسرية و مهنية...) كعوامل مساعدة على الربط بين مختلف فاعلي المجال الترابي [...] فالتماسك الثقافي غير القابل للتكميم بالنسبة للفاعلين على مجال ترابي معين، يشكل اليوم متغيرا حقيقيا يؤثر إيجابا على النشاط الإنتاجي، وبالتالي، يمكن اعتباره أثرا خارجيا قويا". والمنهج الثالث والأخير المتعلق بالتنمية " [...] ينبثق من ثلاث شروط ألا وهي: التجديد والقدرة على التأقلم والقدرة على الضبط [...]". فإذا كان بيرنارد بيكور يصنع عليه بعدا اقتصاديا بالأساس، فإنه يبدو لنا من الحكمة توسيع معناه ليشمل جميع الميادين المعنية بمسعى التنمية المحلية سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو تربية... وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن التنمية المحلية ليست بالحل المعجزة بالنسبة للمجالات الترابية المتأزمة. من جهة، فإنه لا يوجد مشروع تنمية قابل للنقل من منطقة ترابية إلى أخرى وإنما « [...] مسارات [محددة] تستخدم مدرجا للتحويل الاجتماعي تتدخل فيه وتتشابك عوامل اقتصادية وثقافية وسياسية وبيئية، إلخ [...]». ومن جهة أخرى، فإذا كانت التنمية المحلية وسيلة للتصدي للتباين الترابي الذي تحدثه التنمية "من أعلى" بسبب منهج الفروع الذي يقودها، فإنها تخلق تفاوتات جديدة بحيث ليست كل الفروع تقوم بتلك المساعي. بالإضافة إلى ذلك، فنجاح مشروع تنمية محلية هو اعتباري نظرا لأنه، وكما أشار إلى ذلك بيير تيسيرنغ، " [...] هو مرتبط في جزء منه بقرارات لا يتحكم فيها الفاعلون، ويرتبط في ذات الوقت بقدرة هؤلاء الفاعلين على اتخاذ مبادرات وإطلاق مشاريع خاصة [...]".

ب- المراحل

ما هو العنصر الحاسم في إطلاق أي مقارنة للتنمية المحلية داخل مجال ترابي ما؟ بالنسبة لباول هوي، عمدة سان جيل دي مني (كوط دارمور)، ورائد التنمية المحلية، فإن هذا العنصر الحاسم يتمثل في " [...] وضعية إشكالية هي أصل العملية. فإغلاق المقاولات أو

ترحيلها، والانخفاض الديمغرافي و زوال الخدمات العمومية وتحرر الأفراد من البنيات الجموعية هي صفات مجال ترابي يعاني الأزمة. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فالطفرة السكانية في مواجهة فقدان مقومات مكان العيش، ترتبط بالشعور بالانتماء "[...]" والارتباط بمزدرع وبتاريخ [وهي] تشكل عامل حشد[...]" . وتتجلى المرحلة الأولى لإنعاش مسعى التنمية المحلية التي يسميها بول هوي "[...]" زمن الصحوة وبدأ التحرك [...]"، في إرادة التغيير واستعادة السكان زمام الأمور فيما يخص مستقبل أرضهم. إذن، من الضروري، القيام بجرد للوضعية من أجل تحديد مميزات الأرض (الجغرافية والاجتماعية والثقافية ...)، وكذا الأفراد القادرين على إعداد مبادرات وإنجاحها (وهذا يمر بالأساس عبر مضاعفة فضاءات الحوار)، والأفق الزمني لذلك.

إذن، تبتدئ المرحلة الثانية لمسعى التنمية المتمثلة في هيكلة المشروع. ومن أجل التمكن من وضع مختلف الفاعلين داخل إطار الشبكة، يتعين بالضرورة التزود بالأدوات المؤسساتية ذات الأنظمة الأساسية المختلفة (جمعيات ومؤسسات شبه عمومية ...) تواكب التغيير، مما يقتضي، حسب بيير تيسيرنغ، إنشاء مرافق تعنى بتشجيع سياسات التنمية المحلية وتحويل الخدمات الموجودة [...]" . وهنا تتدخل السلطة السياسية في مشروع التنمية من أجل خلق مناخ ملائم وتشجيع التواصل بين الفاعلين المعبيين بهدف إعطاء تماسك لمختلف الأهداف المتبعة. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التدخل للمنتخبين المحليين لا يمكنه أن يكون بشكل انفرادي وإنما تشاركي: فتعاون عدد كبير من الفاعلين الحاملين للمبادرات يحتم على السلطة السياسية الإصغاء لهم، وأخذ آرائهم بعين الاعتبار، لكي لا تذهب في الاتجاه المعاكس خلافا لإرادتهم، والتسبب بالتالي في عزوفهم وتثبيط عزيمتهم. وحين يتحدد مشروع تنمية شامل ومنسجم و متماسك، آنذاك يكون من المهم المرور إلى المرحلة الثالثة، أي "[...]" (مرحلة الإنجازات الأولى [...]" إذا كنا لا نريد أن تتحول الثقة والأمل إلى شك و جمود واستسلام [...]" . وتكمن المرحلة الرابعة التي لم يستحضرها بول هوي في تقييم أعمال المقاولات وتعديلها واستدامتها. فبما أن مسعى التنمية المحلية هو متطور و مستمر، فلا ينبغي "التمتع بالراحة" في حالة النجاح أو في المقابل الاستسلام لخمود العزيمة إذا اتضح فشل المسعى، بل يجب تقييم أثر ومدى ملائمة الطرق المتبعة بهدف تثمين التجربة من أجل متابعة وتحسين تقويم المجال الترابي الخاضع للتنمية.

وأثناء القيام بمسعى التنمية يجب تجنب الاصطدام بالعقبات، ومنها مسائل المعونات و شخصنة المشروع. وعلى حد قول بول هوي "[...]" فالمعونات القادمة من فوق هي ضرورية، ولكن لا يمكن لوحدتها أن تضمن التنمية [...]" . فإضافة إلى خطر إنجاز مشاريع أعدت "من فوق" دون استشارة السكان، يجب عدم الوقوع في فخ المساعدات الذي يجعل الأراضي الخاضعة للتنمية مرتبطة بمنحة مالية، غالبا ما يكون مقابلها هو فرض المناح

لجدول زمني قد لا يتطابق مع الجدول المحدد محليا. وتكتسي، كذلك، مسألة شخصنة مسعى التنمية أهميتها. وهذه المسألة يجب أن تبقى جماعية لتفادي المجازفة بالتطور يوما ما بسبب تملك مبالغ فيه من شأنه أن يوقف مجموع العملية. "فالدول الصامدة منذ سنوات هي تلك التي عرفت كيف تحافظ على الجهد الأولي، ليس فقط لدى شخص أو مجموعة مسيرة، وإنما كذلك بنشر هذه العزيمة لدى عدد متنام من المسؤولين".

التنمية المحلية بالمغرب: عملية سائرة في طريق تنمية المجالات الترابية.

م. قاديري المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي 1

تحديد التنمية المحلية:

هناك عدة تعريفات للتنمية المحلية. ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال التعريفات التالية "التنمية المحلية هي عملية تنويع و إغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين، من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها" كسافيي غريف.

"هي ثمرة إنجاز يهدف إلى تحسين ظروف عيش السكان القاطنين في فضاء معين، وذلك بكيفية مستدامة على المستويات المؤسساتية أو الجغرافية أو الثقافية" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

حول مفهوم المجال الترابي

البحث عن تعريف لمفهوم المجال الترابي يجرنا إلى طرح السؤال التالي: هل يتعلق الأمر بمنطقة محددة بحدود إدارية وسياسية (مدينة، جماعة، إقليم، منطقة) أو منطقة جغرافية محددة بتكوين الوسط (الجبال، الوديان)، أو حتى بفضاء ملائم لتنفيذ الحكامة و السياسات العمومية؟ الجواب على هذا السؤال يمكن أن يكون كالتالي: المجال الترابي هو بناء جماعي يرتكز على تهمين الموارد المحلية والتحكم في مختلف المنظومات ذات الصلة، والتنسيق بين مجموع الفاعلين (مؤسسات إدارية، سياسية، غير حكومية، ... على مختلف المستويات)، إنها عملية متعددة الأبعاد تمس جميع مكونات المجتمع المحلي، وتتم على أمد طويل، وفضاء في طور البناء.

في المغرب، كانت مشاريع التنمية تحدد على مستوى محلي (التخطيط) لفائدة التراب الوطني، واستمر ذلك لمدة طويلة، بعد ذلك، انتقل القرار إلى المستوى المحلي، على صعيد الفضاءات بالاعتماد على الحدود الإدارية. وتدرجيا، تم الانتباه إلى أن التنمية المحلية لا يمكن تحقيقها إلا على صعيد مجال ترابي ينطبق على فضاء التضامن، للسكان فيه تاريخ مشترك و رغبة في بناء مستقبلهم.

الوعي بالشأن المحلي:

يشهد تكاثر المبادرات المتعددة والمتنوعة حاليا على وعي بضرورة التحرك على المستوى المحلي. فقبل كل شيء، انبثقت هذه المبادرات عن المجتمع المدني الذي كان يحاول الاستجابة لانتظارات الجماعة، سواء على مستوى الأحياء أو المدينة أو على مستوى أعلى. بعد ذلك، حاول الفاعلون كلهم (المنتخبين والتنظيمات المهنية و الإدارات...) تقديم حلول لانشغالات مشتركة، كمثل:

- محاربة الفقر،
- المواكبة الاجتماعية لسكان مدن الصفيح،
- محاربة البطالة،
- حماية البيئة،

وتم تقديم حلول لهذه الإشكاليات خصوصا من خلال:

- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل،
- إدماج المرأة في التنمية،
- تنمية السياحة القروية،
- خلق منجم للمقاولات،
- تثمين المنتجات الفلاحية،

التنمية المحلية بالمغرب: فترة طويلة للتكون

أصبح الحديث متداولاً عن التنمية في أوروبا في نهاية سنوات الخمسينيات. منذ ذلك الحين، شرعت المنظمات غير الحكومية في التحرك في هذا الاتجاه في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

في المغرب، حيث عمل الدولة تقليدياً هو جد مركز، تجد التنمية المحلية مرجعاً سياسياً واقتصادياً انطلاقاً من الاستقلال، خصوصاً في ظل وجود سياسة اللامركزية التي بدأت في سنوات 70.

فاعلو التنمية المحلية بالمغرب.

الجماعات المحلية

تتوفر هذه الأخيرة حالياً على امتيازات واسعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتمتع الجمع الإقليمي على وجه الخصوص بالصلاحية في:

- برنامج التنمية الجهوية والتنمية؛
- إحداث وتحديد طريقة تسيير المصالح العمومية للعمالات والأقاليم؛
- إحداث أو المشاركة في شركات تنمية أو تهيئة.

يقرر المجلس الجماعي تدابير يتعين اتخاذها من أجل ضمان تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية للجماعة (الفصل 35 من الميثاق الجديد للجماعات). كما يدرس ويصوت على مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعة، طبقاً لتوجهات وأهداف المخطط الوطني. كما يتبع أي عمل من شأنه التحسين والنهوض بالتنمية الاقتصادية المحلية والتشغيل (الفصل 36). ويتبنى جميع الإجراءات التي تساهم في تقييم إمكانياتها الاقتصادية ولا سيما الفلاحية والصناعية وتلك المتعلقة بالصناعة التقليدية والسياحة أو بقطاع الخدمات.

نحاول بوضع تصور المدينة الانتقال من رؤية تسيير إدارية محضة إلى كيانات ذات نزعة اقتصادية قوية. ووفق هذا التصور، يتعين أن يكون العمدة عامل مهم في التنشيط الاقتصادي لمجاله الترابي. تتمثل مهمة الجهات في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماعات الجهوية، عند الاقتضاء، بالتعاون مع الدولة الجماعات الأخرى (الفصل 1 من ظهير عام 1997). يتمثل دور المجالس الجهوية في:

- تحضير مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- تحضير ترسيمة جهوية لتهيئة المجال الترابي؛
- النهوض بالاستثمارات (المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية)؛
- دعم إحداث الأنشطة والوظائف؛
- النهوض ودعم أي عمل تضامني اجتماعي؛
- دعم الجماعات ومساعدتها على مواجهة ما يفرضه تجهيز مجالها الترابي.

الجمعيات: فاعلة في التنمية المحلية

يعرف المغرب انطلاقة كبيرة للمجتمع المدني. وتشير التقديرات إلى وجود عدد يتراوح ما بين 20 000 إلى 35 000 جمعية، يعمل عدد منها في قطاع التنمية. وقد عاينا منذ نهايات الثمانينات هذا الفيض من مؤسسات المجتمع المدني، بسبب اتصال الدولة من بعض المهام الاجتماعية (مخطط الإصلاح البنوي) ودعم المنظمات الدولية قصد إسهام القطاع الجمعي.

تتدخل هذه الجمعيات في التربية غير النظامية والصحة ومساعدة الشرائح المحرومة ثم في ميادين التشغيل ودعم إحداث المقاولات وتقوية البنيات التحتية الأساسية (التزويد بالكهرباء والماء الصالح للشرب والطرق..، وبالتدريج، أضحت هذه الجمعيات شركاء يخول لها امتيازات من قبل السلط العمومية في مجال التنمية وقوة اقتراح وتحريك وعمل. ويدعم بعض الفاعلين هذا الإجراء:

- المنظمات غير الحكومية الدولية؛
- المنظمات متعددة الأطراف
- التعاون اللامركز الذي يبدأ بكونه وسيلة ذات امتياز تحويل المعارف والوسائل والقدرات.

حدود التنمية المحلية بالمغرب

يرد تقييم فعالية أعمال التنمية المحلية لتقييم قدرة الفاعلين في المنطقة في العمل معا مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المحددة. فضلا عن ذلك، نسجل اليوم ما يلي:

- غياب التفصل ما بين المحلي والجهوي والوطني؛
- غياب مقارنة عرضانية لمختلف مجالات القطاعية؛

- غياب رؤية بعيدة الأمد
- قصور نظام تمويل الجماعات المحلية.

وعلى المستوى الجماعي، نسجل على وجه الخصوص:

- ميل إلى بيروقراطية الوظائف على حساب المهمات الجماعية ومهمات التنمية؛
- ضبط غير كافي لدعامات التنمية (نقص في التكوين)؛
- غياب التصورات الاستراتيجية للمشاكل المستعجلة وقصيرة الأمد.

فيما يتعلق بجمع العمالات أو الأقاليم، فإن هذا الأخير مكبل بنقص في الوسائل البشرية والمادية وغياب للموارد المالية القارة. فضلا عن ذلك، فإن اختصاصاته غير محددة بشكل جيد وتتداخل مع صلاحيات الجماعات الأخرى. لا تمارس الصلاحيات المفوتة من قبل الدولة لها بشكل ملموس وكمثال على ذلك النهوض بالتنمية القروية.

لم تستطع الجهة أن تكون، استنادا لها،... إلا في شهر شتنبر 2000 (مرسوم التطبيق) وتتميز مواردها المالية بالمحدودية. على سبيل المثال، فإن الميزانية السنوية لجهة الدار البيضاء الكبرى ما بين 60 إلى 80 مليون درهم في حين أن ميزانية بلدية الدار البيضاء تفوق المليار. وبناء عليه، فإن التفاوتات بين الجهات وضمنها تظل قوية.

نتحدث اليوم حول جذب وتنافسية المجالات الترابية وتثبيت المجال الجغرافي للمقاومات والنظام الإنتاجي المحصور والدوائر الصناعية ومشاريع المجال الترابي إلخ.. عدا هذه الإشكال ليس من السهل متابعة المشاريع المحلية ولكن إحداث تعاون بين الفاعلين وتسريع الدينامكية المحلية الملاحظة داخل المجال الترابي الذي يتعين تدشينه. ماهي إذن المساهمة الحقيقية لهذه المشاريع في حل المشاكل على المستوى المحلي والجهوي والوطني؟ كيف يمكن التصرف بشكل فعال وتسريع دينامكية النمو والتنمية. وبشكل آخر، كيف ننتقل من العمل المحصور إلى مقاربة محلية لمشاكل التنمية. هذه هي الأسئلة التي تطرح نفسها اليوم بالمغرب في مجال التنمية المحلية.